الايرلندي، مستر مايكل اوكندي، باعتراف جميع الأطراف المعنية بالصراع بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بما فيهم م.ت.ف. كأساس للتفاوض»[٤٩].

لقد عبّرت كلمة كلٍ من المندوب البريطاني والمندوب الايرلندي عن موقف السوق الأوروبية المشتركة الجديد، الذي يعتقد أنه بدون تسوية مشكلة الفلسطينيين، لا سلام في الشرق الأوسط، وانه من الضروري اشتراك م.ت.ف. في عملية صنع هذا السلام.

أما في الجانب الفلسطيني؛ فقد قام فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، بجولة أوروبية ناجحة، ابتدأها بزيارة لبلجيكا في ٢٤ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٩، ملبياً دعوة رسمية قابل خلالها رئيس وزرائها ووزير خارجيتها، هنري سيموثيه. واجتمع بكلود شيسون، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية، وبحث معه مشكلة الحوار بين الشمال والجنوب، حيث تشارك م.ت.ف. في هذا الحوار ضمن الجانب العربي، وتوجه القدومي بعدها إلى روما، تلبية لدعوة وزير خارجيتها، مالفاتي، وعقد معه محادثات تناولت العلاقات بين ايطاليا وم.ت.ف.، وقد عبّر كل من سيموثيه ومالفاتي عن موقف دول السوق الأوروبية المشتركة بأن ليس هناك أي اعتراف رسمي أو دبلوماسي كامل بـ م.ت.ف لكنهم يعتبرونها حقيقة سياسية في المنطقة، يعترفون بدورها السياسي، وبأنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وبأنها الوسيلة التي يعبر بها عن ارادته، وبأنها تتحدث باسم أغلبية كبيرة من الشعب الفلسطيني. وأضاف مالفاتي ان هناك خلافات أساسية بشأن محادثات كامب ديفيد وأمن وحدود اسرائيل، لا تزال تفصل بين دول السوق وم.ت.ف.[٥٠]..

وهذا الموقف يشكل اعترافاً واقعياً بـ م.ت.ف. ، بينما يخشى الاوروبيون الاعتراف الكامل بها، لكي لا يتخطّوا بموقفهم هذا، موقف الولايات المتحدة الأميركية[٥١]. وأكثرية الرؤساء الأوروبيين الغربيين لا يرون حوارهم مع المنظمة متناقضاً مع الحفاظ على العلاقات الطبيعية مع اسرائيل. ويفسرُ النقّاد هذا الحوار مع المنظمة كالتالي:

١ – تتبنى أوروبا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، سياسة التسامح أو التقبُّل نحو الشعوب التي تريد تحقيق حقوقها الوطنية، أو التي تعاني من حرمان سياسي أو اجتماعي. وينظر الأوروبيون إلى الفلسطينيين بأنهم شعب يناضل من أجل مكانه في المجتمع الدولي ويعاني من مأساة اجتماعية.

٢ – يعتقد الأوروبيون انه من الممكن والضروري تسوية أية مشاكل سياسية، من خلال الحوار وتقديم التنازلات؛ مثل المحادثات بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي، والمحادثات المصرية – الاسرائيلية.

٣ – بقيت أوروبا خارج إطار اتصالات تسوية مشكلة الشرق الأوسط، وكان واضحاً بالنسبة لها، انها لا تملك القوة الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، الكافية، لبدء، أو إملاء أية سياسة خاصة بها. وهي تعي أن عدم وجود حل، يعني تعميق النزاع. وهذا ما عبّر عنه مستشار ألمانيا الغربية السابق، شميث، حين قال ان «حرباً أخرى في الشرق الأوسط ستشكل تهديداً كبيراً لأوروبا». وأوروبا تسعى الآن لايجاد دور لها في